

النشاط البدني من أجل الصحة

تعزيز نشاط الأشخاص من أجل عالم أوفر صحة: مسودة خطة عمل عالمية بشأن النشاط البدني للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠

تقرير من المدير العام

١- وافق المجلس التنفيذي في دورته الأربعين بعد المائة على اعتماد اقتراح يدعو الأمانة إلى إعداد تقرير ومسودة خطة عمل بشأن النشاط البدني لتقديمهما إلى المجلس كي ينظر فيهما خلال دورته الثانية والأربعين بعد المائة.^١ وأعد هذا التقرير استجابةً لذلك.

النشاط البدني: الوضع الحالي

٢- الخمول البدني^٢ هو عامل رئيسي من عوامل خطر الوفاة المبكرة بسبب الأمراض غير السارية. وعلى النقيض من ذلك، يقترن النشاط البدني المنتظم بانخفاض مخاطر الإصابة بأمراض القلب والسكتة الدماغية والسكري وسرطان الثدي وسرطان القولون وتحسن الصحة النفسية ونوعية الحياة.

٣- وعلى نطاق العالم، لا يفي ٢٣٪ من البالغين و٨١٪ من المراهقين (المتراوح أعمارهم بين ١١ و١٧ سنة) بالتوصيات العالمية بشأن النشاط البدني. ويختلف معدل انتشار الخمول اختلافاً شديداً ضمن البلدان وفيما بينها ويرتفع إلى ٨٠٪ لدى بعض السكان البالغين ويزداد الخمول مع التنمية الاقتصادية بسبب تأثير أنماط النقل المتغيرة واستخدام التكنولوجيا والتوسع الحضري والقيم الثقافية.

٤- وتوجد أوجه إجحاف شديد إذ تتاح للفتيات والنساء والبالغين الأكبر سناً والفئات المحرومة والفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة وسكان المجتمعات الريفية بأسرهم فرص أقل لاستخدام مساحات وأماكن آمنة وميسرة وملائمة وميسورة الكلفة لممارسة النشاط البدني فيها.

١ انظر الوثيقة م ٢٠١٧/١٤٠/ سجلات/٢، المحاضر الموجزة للجلسة الثالثة عشرة (بالإنكليزية).

٢ يعرف على أنه مستوى النشاط البدني الذي لا يفي بالتوصيات العالمية الصادرة عن المنظمة بشأن النشاط البدني من أجل الصحة مما يعني ممارسة ١٥٠ دقيقة من النشاط المعتدل (أو ما يعادل ذلك) في الأسبوع لدى البالغين ويقاس كنشاط بدني مركب يمارس في ميادين متعددة على النحو التالي: للعمل (مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر بما في ذلك العمل المنزلي) والسفر (المشي وركوب الدراجات) والترفيه (بما في ذلك الأنشطة الرياضية). المصدر: تقرير الحالة العالمي عن الأمراض غير السارية، جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٤ (الغاية العالمية الاختيارية ٣) (على الموقع الإلكتروني التالي: http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/148114/1/9789241564854_eng.pdf?ua=1، تم الاطلاع في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧).

٥- والمشي وركوب الدراجات وسيلتان رئيسيتان من وسائل النقل تمكنان الأشخاص من ممارسة النشاط البدني المنتظم يومياً إلا أن دورهما ومستوى شيوعهما يتراجعان في عدة بلدان. والرياضة نشاط لا يمارس ممارسة كافية على الرغم من أنه يساهم مساهمة مهمة في النشاط البدني لدى الأشخاص من جميع الأعمار ويعود بفوائد اجتماعية وثقافية واقتصادية لا يستهان بها على المجتمعات والأمم.^١ ويمكن أن تساهم الرياضة أيضاً في حالات الطوارئ والأزمات كجزء من البرامج الإنسانية التي تستهدف الاحتياجات الصحية والاجتماعية. ووفقاً لما يسلم به في خطة عمل قازان،^٢ تعتبر الألعاب والأنشطة الترفيهية الحركية عناصر مهمة من النمو والنماء الصحيين لدى الأطفال ولا سيما الأطفال دون سن الخامسة ويمكن غرس المعارف البدنية والصحية عن طريق التربية البدنية والبيئة المدرسية من أجل تكوين أنماط حياة صحية ونشطة مدى الحياة والوقاية من الأمراض غير السارية. وبالنسبة إلى العديد من البالغين يمثل مكان العمل المكان الرئيسي لممارسة النشاط البدني (ذهاباً وإياباً من مكان العمل وإليه وأثناء ساعات العمل) والحد من سلوك الجلوس/ قلة الحركة مما يزيد الإنتاجية ويبقي من الإصابات والتغيب عن العمل. ويمكن أن يساعد مقدمو الرعاية الصحية الأولية والثانوية المرضى على تعزيز نشاطهم والوقاية من الأمراض غير السارية في إطار مسارات العلاج والتأهيل. ويمكن للبالغين المسنين بوجه خاص الاستفادة من النشاط البدني المنتظم للحفاظ على الصحة البدنية والاجتماعية والنفسية والوقاية من السقوط والتمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة.

٦- ويعود النشاط البدني بفوائد صحية واجتماعية واقتصادية مضاعفة ويمكن للاستثمار في العمل السياسي المتصل بأنشطة المشي وركوب الدراجات والترفيه الحركي والرياضة والألعاب أن يساهم مباشرة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وعليه، أن الأوان للاستناد إلى الالتزامات السابقة وتسريع وتيرة التقدم من أجل تحقيق فوائد المجتمعات الأكثر نشاطاً عبر شراكات فعالة مع القطاعات المتعددة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص.

٧- ومع ذلك، لا يوجد حل سياسي واحد. فالإجراءات الوطنية الفعالة الرامية إلى عكس الاتجاهات الحالية والتصدي لأوجه الإجحاف في الفرص المتاحة لممارسة النشاط البدني تتطلب مجموعة استراتيجية من أنشطة الاستجابة السياسية المختارة والمنفذة وفقاً للسياق القطري والمضطلع بها على نطاق السياقات الرئيسية والمصممة لتلبية احتياجات مختلف الولايات القضائية دون الوطنية ومختلف الفئات السكانية وأخذ طائفة واسعة من القدرات في الحسبان.

٨- وتتعترف مسودة خطة العمل العالمية بشأن النشاط البدني للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ بحدود التقدم وتقترح بناءً على ذلك حلولاً لتدعيم القيادة وتصريف الشؤون والشراكات المتعددة القطاعات وقدرات القوى العاملة ونظم المعلومات والدعوة. وتقر بطلبات الدول الأعضاء الداعية إلى توطيد التنسيق على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والحاجة إلى حركة اجتماعية وتحول نموذجي فيما يتصل بالنشاط البدني.

٩- وقد وُضعت مسودة خطة العمل العالمية من خلال عملية تشاور عالمية شاركت فيها لجنة توجيهية داخلية متعددة التخصصات وتابعة للمنظمة واجتماع استشاري عالمي متعدد القطاعات للخبراء وست مشاورات إقليمية وثمانية حلقات دراسية عامة على الإنترنت وجلسات إعلامية مع وكالات الأمم المتحدة والبعثات الدائمة

١ Lindsey I. and Chapman, T. Enhancing the Contribution of Sport to the Sustainable Development Goals. London: Commonwealth Secretariat; 2017
(https://www.sportanddev.org/sites/default/files/downloads/enhancing_the_contribution_of_sport_to_the_sustainable_development_goals_.pdf, accessed 16 October 2017).

٢ اعتمدت في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٧ أثناء مؤتمر اليونسكو الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة.

ووسائل التواصل الاجتماعي ومشاورة إلكترونية عامة. وانطوت العملية على مشاركة ٨٣ دولة عضواً (بما في ذلك ممثلون من وزارات التعليم والرياضة والنقل والتخطيط) وتلقت ١٢٥ اقتراحاً إلكترونياً من الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية (بما فيها الدول الأعضاء والجمعيات الرياضية الدولية وجمعيات الصحة والنقل وأصحاب المهن الصحية وأعضاء المجتمع المدني ومعاهد الصحة العمومية وأوساط الباحثين/ الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص).

معلومات موجزة عن مسودة خطة العمل العالمية بشأن النشاط البدني للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠

١٠- تم مسودة خطة العمل العالمية الدول الأعضاء بقائمة ذات أولوية بالإجراءات السياسية التي يمكن أن تتخذها من أجل التصدي لمحددات الخمول الثقافية والبيئية والفردية المتعددة من خلال العمل المشترك مع قطاعات أخرى. وتتمثل أولويات المسودة في زيادة المستويات الإجمالية للنشاط البدني والحد من أوجه التفاوت في المشاركة عبر حلول شاملة. وسيسترشد تنفيذ المسودة بسبعة مبادئ هي التالية: نهج قائم على حقوق الإنسان؛ والإنصاف طيلة العمر؛ والممارسة المسندة بالبيانات؛ والشمول التناسبي؛ والاتساق السياسي وإدماج الصحة في جميع السياسات؛ والمشاركة والتمكين؛ والشراكات المتعددة القطاعات المنطوية على تنسيق العمل من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١١- والهدف المنشود من مسودة خطة العمل العالمية هو تحقيق انخفاض نسبي قدره ١٥٪ باستخدام البيانات الأساسية لعام ٢٠١٦ في معدل انتشار الخمول البدني على الصعيد العالمي لدى البالغين والمراهقين^٣ بحلول عام ٢٠٣٠.

١٢- وستحقق رؤية الخطة الرامية إلى "تعزيز نشاط الأشخاص من أجل عالم أوفر صحة" عن طريق مهمة مشتركة أي ضمان أن تتاح للجميع بيانات آمنة ومواتية وفرص متنوعة لممارسة النشاط البدني في حياتهم اليومية كوسيلة لتحسين صحة الأفراد والمجتمعات والمساهمة في تنمية جميع الأمم من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

١٣- وإذ تقر مسودة خطة العمل العالمية باختلاف مستويات التقدم الذي أحرزته البلدان من أجل تناول مسائل الخمول البدني والقدرات والموارد، تتضمن أربعة أغراض استراتيجية وتوصي بعشرين إجراء سياسياً. وهذه الأغراض والإجراءات مبينة في الجدول الوارد أدناه.

١ تتاح مسودة خطة العمل العالمية على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.who.int/ncds/governance/physical_activity_plan/en/.

٢ ستنح البيانات المعنية في الوثيقة المقبلة المعنونة تقديرات المنظمة القابلة للمقارنة بين البلدان والمتصلة بالخمول البدني لعام ٢٠١٦ والجاري إعدادها لنشرها في عام ٢٠١٨.

٣ يعرف لدى البالغين على أنه ممارسة أقل من ١٥٠ دقيقة من النشاط المعتدل أو ما يعادل ذلك في الأسبوع وتتوفر وتستخدم أدوات للقياس عبر الاستبيان العالمي الخاص بالنشاط البدني مثلاً على النحو الموصى به في نهج المنظمة التدريجي لترصد عوامل الخطر المرتبطة بالأمراض غير السارية. ويعرف لدى المراهقين على أنه ممارسة أقل من ٦٠ دقيقة من النشاط اليومي الذي يتراوح بين معتدل ونشط وتتوفر وتستخدم أدوات للقياس عبر المسح الصحي العالمي للطلاب على سبيل المثال.

٤ تبين هذه الغاية أن الدول الأعضاء وافقت على الغاية الاختيارية المحددة في الإطار العالمي لرصد الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها والمتمثلة في تحقيق انخفاض نسبي قدره ١٠٪ في معدل نقص النشاط البدني بحلول عام ٢٠٢٥ وأن فترة ١٥ سنة (٢٠١٥-٢٠٣٠) نتيج الفرص للاستفادة من تعجيل أثر أوجه التآزر السياسي الناشئ عن العمل المترابط والمتعدد القطاعات في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مما سيعزز إلى حد كبير أثر تنفيذ الخطة.

<p>الغرض الاستراتيجي ١: تكوين مجتمع نشط - القواعد والمواقف الاجتماعية</p> <p>تحقيق تحول نموذجي في كل شرائح المجتمع من خلال تعزيز الإلمام بالفوائد المتعددة للنشاط البدني المنتظم حسب القدرة وفي جميع الأعمار وفهم هذه الفوائد وتقديرها.</p>
<p>أربعة إجراءات</p>
<p>الإجراء ١-١: تنفيذ حملات للتبليغ بأفضل الممارسات ترتبط ببرامج مجتمعية لزيادة إدراك الفوائد الصحية المتعددة للنشاط البدني المنتظم والسلوك الأقل خملاً حسب القدرة من أجل عافية الفرد والأسرة والمجتمع والإلمام بهذه الفوائد وفهمها وتقديرها.</p>
<p>الإجراء ٢-١: شن حملات وطنية ومجتمعية لتعزيز إدراك الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المشتركة للنشاط البدني وخصوصاً لتكثيف المشي وركوب الدراجات وغير ذلك من أشكال الحركة المنطوية على استخدام العجلات (بما فيها الكراسي المتحركة والسكوتر والزلاجات المزودة بعجلات) وفهم هذه الفوائد وتقديرها مما يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (أهداف التنمية المستدامة ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٥ و ١٦).</p>
<p>الإجراء ٣-١: تنفيذ مبادرات منتظمة للمشاركة الجماهيرية في الأماكن العامة بإشراك مجتمعات بأسرها وإتاحة تجارب ممتعة وميسورة الكلفة وملائمة من الناحيتين الاجتماعية والثقافية لممارسة النشاط البدني بالمجان.</p>
<p>الإجراء ٤-١: تعزيز تدريب المهنيين قبل الخدمة وخلالها ضمن قطاع الصحة وخارجه بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر قطاعات النقل والتخطيط الحضري والتعليم والسياحة والترفيه والرياضة واللياقة البدنية في الفئات المجتمعية على مستوى القاعدة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني بهدف زيادة المعارف والمهارات المتعلقة بأدوارهم ومساهماتهم في إتاحة فرص شاملة ومنصفة لتكوين مجتمع نشط.</p>
<p>الغرض الاستراتيجي ٢: إنشاء بيئات نشطة - المساحات والأماكن</p> <p>إنشاء بيئات تعزز وتضمن حقوق جميع الأشخاص من كل الأعمار في الاستفادة على قدم المساواة من أماكن ومساحات آمنة في مدنهم ومجتمعاتهم لممارسة النشاط البدني المنتظم حسب القدرة والحفاظ على هذه البيئات.</p>
<p>خمس إجراءات</p>
<p>الإجراء ١-٢: تدعيم تكامل سياسات التخطيط الحضري وتخطيط النقل التي تمنح الأولوية لمبادئ الاستخدام المتراص والمختلط للأراضي على جميع مستويات الحكومة حسب الاقتضاء بهدف توفير أحياء شديدة الترابط تسمح وتنهض بالمشي وركوب الدراجات وغير ذلك من أشكال الحركة المنطوية على استخدام العجلات (بما فيها الكراسي المتحركة والسكوتر والزلاجات المزودة بعجلات) واستخدام وسائل النقل العام في المجتمعات الحضرية وشبه الحضرية والريفية.</p>
<p>الإجراء ٢-٢: تعزيز أوجه التحسين في مستوى الخدمات التي تتيحها الهياكل الأساسية للشبكات المخصصة للمشاة وراكبي الدراجات بهدف السماح بالمشي وركوب الدراجات وغير ذلك من أشكال الحركة المنطوية على استخدام العجلات (بما فيها الكراسي المتحركة والسكوتر والزلاجات المزودة بعجلات) واستخدام وسائل النقل العام والنهوض بذلك، مع إيلاء العناية الواجبة لمبادئ الأمن والشمول والإنصاف في استفادة الأشخاص المنتمين إلى جميع الفئات العمرية والتمتعين بجميع القدرات في المجتمعات الحضرية وشبه الحضرية والريفية وبالمواءمة مع التزامات أخرى^١.</p>
<p>الإجراء ٣-٢: تعجيل تنفيذ الإجراءات السياسية لتحسين السلامة على الطرق والسلامة الشخصية للمشاة وراكبي</p>

١ الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في عام ٢٠١٦ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٢٥٦/٧١ (٢٠١٦). انظر أيضاً المرجع التالي: Planning and design for sustainable urban mobility: global report on human settlements 2013. Oxford, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland: United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat); 2013.

الدراجات والأشخاص المشاركين في غير ذلك من أشكال الحركة المنطوية على استخدام العجلات (بما فيها الكراسي المتحركة والسكوتر والزلاجات المزودة بعجلات) ومستخدمي وسائل النقل العام، بمنح الأولوية للإجراءات التي تحد من المخاطر التي يتعرض لها مستخدمو الطرق الأشد ضعفاً وفقاً لنهج نظم السلامة على الطرق وبالمواءمة مع التزامات أخرى. ^١
الإجراء ٢-٤: تعزيز إتاحة مساحات مفتوحة عامة وخضراء ذات نوعية جيدة وشبكات خضراء ومساحات ترفيهية (تشمل المناطق النهرية والساحلية) ومرافق رياضية لجميع الأشخاص المنتمين إلى جميع الفئات العمرية والمتمتعين بمختلف القدرات في المجتمعات الحضرية وشبه الحضرية والريفية، بضمان اتساق التصميم مع هذه المبادئ للإتاحة الآمنة والشاملة والمراعية للمسنين والمنصفة ومنح الأولوية للحد من أوجه عدم المساواة.
الإجراء ٢-٥: تدعيم المبادئ التوجيهية والأطر السياسية والتنظيمية والتصميمية على المستويين الوطني ودون الوطني، عند الاقتضاء، بهدف النهوض بالمرافق العامة والمدارس ومرافق الرعاية الصحية والرياضة والترفيه وأماكن العمل والمساكن الاجتماعية المصممة لتمكين المقيمين فيها وزوارها ذوي القدرات المختلفة من ممارسة النشاط البدني داخل المباني وحولها، ومنح الأولوية لإتاحة المرافق لجميع المشاة وراكبي الدراجات ووسائل النقل العام.
الغرض الاستراتيجي ٣: تهيئة أشخاص نشطين - البرامج والفرص إتاحة الفرص والبرامج وتعزيزها على نطاق سياقات متعددة لمساعدة الأشخاص المنتمين إلى جميع الفئات العمرية والمتمتعين بجميع القدرات على ممارسة النشاط البدني المنتظم كأفراد وأسر ومجتمعات.
سنة إجراءات
الإجراء ٣-١: تعزيز إتاحة التربية البدنية الجيدة والمزيد من التجارب والفرص الإيجابية للترفيه الحركي والرياضة واللعب للفتيات والفتيان، بتطبيق مبادئ النهج الشامل للمدارس ككل في جميع مؤسسات التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي والجامعي لإرساء المعارف الصحية والبدنية طيلة العمر وتدعيمها وتشجيع ممارسة النشاط البدني والمشاركة فيه حسب القدرة.
الإجراء ٣-٢: تنفيذ نظم لتقييم المرضى وإرشادهم بخصوص تعزيز النشاط البدني والحد من سلوك قلة الحركة من جانب مقدمي الرعاية الصحية والاجتماعية المدربين على النحو الملائم، عند الاقتضاء، في مرافق خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والرعاية الاجتماعية في إطار الرعاية الصحية الشاملة، بضمان مشاركة المجتمعات والمرضى وتنسيق الصلات بموارد المجتمعات حيثما يكون ملائماً.
الإجراء ٣-٣: تعزيز توفير برامج إضافية للنشاط البدني وإتاحة الفرص لإرسائها والترويج في أماكن العمل في القطاعين الخاص والعام والمراكز المجتمعية ومرافق الترفيه والرياضة والمراكز الدينية والمساحات والأماكن الطبيعية والمساحات والأماكن العامة الأخرى لدعم مشاركة جميع الأشخاص ذوي القدرات المختلفة في النشاط البدني.

١ انظر الخطة العالمية للأمم المتحدة الخاصة بعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠ (على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.who.int/violence_injury_prevention/publications/road_traffic/UN_GA_resolution-54-255-en.pdf، تم الإطلاع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والتقرير عن دورة العمل الثامنة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة والمنشأ بهدف تعزيز حماية حققة الإنسان لكبار السن، اعطى الموقع الإلكتروني التالي:

<https://social.un.org/ageing-working-group/eighthsession.shtml>، تم الإطلاع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ والتقرير العالمي لعام ٢٠١٤ عن وضع الوقاية من العنف، جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٤، الذي شاركت في نشره منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اعطى الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.who.int/violence_injury_prevention/violence/status_report/2014/en/، تم الإطلاع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

<p>الإجراء ٣-٤: النهوض بتوفير برامج وخدمات مصممة على النحو الملائم وإتاحة الفرص لإرسائها بهدف تعزيز النشاط البدني والحد من سلوك قلة الحركة لدى البالغين المسنين حسب القدرة في السياقات الرئيسية مثل الأماكن المحلية والمجتمعية وسياقات الرعاية الصحية والاجتماعية والرعاية طويلة الأمد ومرافق الرعاية الدائمة والبيئات الأسرية لدعم التمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة.</p>
<p>الإجراء ٣-٥: تدعيم إرساء البرامج والخدمات وتنفيذها على نطاق مختلف السياقات المجتمعية للمشاركة في النشاط البدني وتعزيز فرص ممارسة النشاط البدني في صفوف الفئات الأقل حركة وفقاً لما يحدده كل بلد مثل الفتيات والنساء والبالغين المسنين والمجتمعات الريفية ومجتمعات السكان الأصليين والسكان المستضعفين أو المهمشين بما يشمل المساهمات الإيجابية من جميع الأشخاص.</p>
<p>الإجراء ٣-٦: تنفيذ مبادرات شاملة للمجتمع ككل على مستوى المدينة أو البلدة أو المجتمع تحفز مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة وتستخدم مجموعة من النهج السياسية على النحو الأمثل على نطاق مختلف السياقات لتشجيع زيادة المشاركة في النشاط البدني والحد من سلوك قلة الحركة في صفوف الأشخاص المنتمين إلى جميع الفئات العمرية والمتنوعين بمختلف القدرات بالتركيز على مشاركة المجتمعات على مستوى القاعدة الشعبية وتمييزها المشتركة وملكيته.</p>
<p>الغرض الاستراتيجي ٤: إرساء نظم نشطة - عوامل تمكين تصريف الشؤون ووضع السياسات</p> <p>إرساء القيادة وتصريف الشؤون والشراكات المتعددة القطاعات وقدرات القوى العاملة والدعوة ونظم المعلومات على نطاق القطاعات لتحقيق الامتياز في تعبئة الموارد وتنفيذ إجراءات منسقة على المستوى الدولي والوطني ودون الوطني بهدف تعزيز النشاط البدني والحد من سلوك قلة الحركة.</p>
<p>خمس إجراءات</p>
<p>الإجراء ٤-١: تدعيم نظم القيادة وتصريف الشؤون على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك أنشطة المشاركة والتنسيق المتعددة القطاعات؛ واتساق السياسات؛ وخطط العمل بشأن النشاط البدني؛ والتوصيات بشأن النشاط البدني وسلوك قلة الحركة في جميع الأعمار؛ وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى تعزيز النشاط البدني والحد من سلوك قلة الحركة ورصد هذه الإجراءات.</p>
<p>الإجراء ٤-٢: الارتقاء بالنظم والقدرات الخاصة بالبيانات على المستوى الوطني وعلى المستوى دون الوطني عند الاقتضاء لدعم الرصد والمساءلة وضمان ترصد النشاط البدني وسلوك قلة الحركة بانتظام لدى السكان من كل الأعمار ومن ميادين متعددة؛ وتطوير تكنولوجيات رقمية جديدة واختبارها لتعزيز نظم الترصد بإدراج المحددات الاجتماعية والثقافية والبيئية الأوسع نطاقاً؛ والتبليغ المتعدد القطاعات المنتظم عن التنفيذ لتوجيه السياسات والممارسات.</p>
<p>الإجراء ٤-٣: تدعيم القدرات الوطنية والمؤسسية في مجالي البحث والتقييم وحفز تطبيق التكنولوجيات الرقمية والابتكار لتعجيل وضع حلول سياسية فعالة وتنفيذها بهدف تعزيز النشاط البدني والحد من سلوك قلة الحركة.</p>
<p>الإجراء ٤-٤: تكثيف جهود الدعوة لتعزيز إدراك الإجراءات المشتركة والإمام بها والمشاركة فيها على المستوى العالمي والإقليمي والوطني باستهداف الفئات المعنية الرئيسية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر القادة الرفيعة المستوى وواضعي السياسات على نطاق القطاعات المتعددة ووسائل الإعلام والقطاع الخاص وقادة المدن والمجتمعات والمجتمع الأوسع نطاقاً.</p>
<p>الإجراء ٤-٥: تدعيم آليات التمويل لضمان استمرار تنفيذ الإجراءات الوطنية ودون الوطنية وتطوير النظم المواتية التي تدعم وضع السياسات وتنفيذها بهدف تعزيز النشاط البدني والحد من سلوك قلة الحركة.</p>

١٤- وسيُصد التقدّم المحرز من أجل تحقيق الغاية لعام ٢٠٣٠ المحددة في مسودة خطة العمل العالمية بشأن النشاط البدني^١ باستخدام المؤشرين الراهنين اللذين اعتمدتهما جمعية الصحة في القرار ج ص ٦٦-١٠ (٢٠١٣) وأدرجا في الإطار العالمي الشامل لرصد الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وهما التاليان:

- معدل انتشار نقص النشاط البدني لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة وأكثر؛
- معدل انتشار نقص النشاط البدني لدى المراهقين (المتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٧ سنة).^٢

١٥- وتشجّع الدول الأعضاء على تدعيم التبليغ عن البيانات المصنفة وفقاً للتوصيات المتفق عليها^٣ وتجسيد الأولويات المزدوجة الواردة في خطة العمل هذه، أي على ما يلي: (١) خفض المستوى الإجمالي للخمول البدني لدى السكان، (٢) الحد من أوجه التفاوت ومستويات الخمول البدني ضمن البلدان في صفوف السكان الأقل حركة وفقاً لما يحدده كل بلد.

١٦- ومن الضروري تحديد مجموعة ملائمة من مؤشرات تقييم العمليات والآثار بهدف رصد تنفيذ الإجراءات السياسية الموصى بها في مسودة خطة العمل العالمية بشأن النشاط البدني مما ينبغي أن يستند، حيثما يكون ممكناً، إلى المؤشرات الراهنة والمؤشرات قيد الإعداد في إطار رصد تحقيق التزامات أخرى (مثل الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة في مرحلة الشيخوخة) والغايات المحددة في سياق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.٤ وستضع الأمانة الصيغة النهائية لمجموعة موصى بها من مؤشرات العمليات والآثار بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ باستخدام التعليقات المنبثقة عن عملية التشاور الجارية في عام ٢٠١٧ لوضع مسودة خطة العمل العالمية بشأن النشاط البدني وعن مشاورات تقنية أخرى وتطبيق مبادئ الاقتصاد والكفاءة والمرونة.٥ وبناءً على ذلك، ستنتشر الأمانة مذكرة تقنية على موقعها الإلكتروني ببيان سبل رصد المنظمة للتقدم المحرز وتقييمها لتنفيذ البلدان على الصعيدين العالمي والإقليمي.

١٧- وستقدّم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ مسودة خطة العمل العالمية بشأن النشاط البدني إلى جمعية الصحة تمثيلاً مع الفقرة ٣-٩ من القرار ج ص ٦٦-١٠ (٢٠١٣). وسيقدّم أول تقرير من هذا القبيل بالتالي في عام ٢٠٢١ (باستخدام البيانات المستمدة من عام ٢٠٢٠) وبصدر التقرير الثاني في عام ٢٠٢٦ (باستخدام البيانات المستمدة من عام ٢٠٢٥). أما التقرير الختامي فسيقدّم إلى جمعية الصحة في عام ٢٠٣٠ في إطار

١ مسودة خطة العمل العالمية بشأن النشاط البدني متاحة على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.who.int/ncds/governance/physical_activity_plan/en/.

٢ لا تُقترح أي مؤشرات خاصة بالأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١١ سنة نتيجة لعدم توفر بيانات أساسية عالمية وعدم وجود توافق عالمي في الآراء بشأن أدوات القياس أو النقاط الحدية المعتمدة على التبليغ الذاتي أو الموضوعية.

٣ انظر خطة العمل العالمية والإطار العالمي لرصد الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها (القرار ج ص ٦٦-١٠ والوثيقة ج ص ٦٦/٢٠١٣/٢ سجلات/١، الملحق ٤)؛ وتقرير المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة في اليونسكو، الملحق ١ من خطة عمل قازان، الوثيقة SHS/2017/5 REV، باريس، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٣١ المعنونة جمع الإحصاءات والبيانات (الفقرة الثانية).

٤ على سبيل المثال السلامة على الطرق (الغاية ٣-٦)، ونوعية الهواء (الغايان ٣-٩ و ١١-٦)، والتصميم الحضري والمساحات الخضراء (الغايان ١١-٧ و ١١-أ)، واستدامة الحركة (الغايان ١٢-٨ و ١٢-ج)، والحد من العنف ضد النساء والفتيات (الغاية ٥-٢).

٥ ينبغي أن يهدف إطار التقييم حيثما يكون ممكناً إلى تخفيف عبء جمع البيانات إلى أدنى حد باستخدام النظم الراهنة لجمع البيانات وإلى تحقيق الكفاءة والتأزر بالمواءمة مع نظم الرصد التي أرسيت من أجل مؤشرات صحية واجتماعية وبيئية أخرى ذات صلة ضمن أهداف التنمية المستدامة على سبيل المثال.

التقرير عن الأهداف والغايات المتعلقة بالصحة والواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستقدم التقارير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورة تقديم التقارير السنوية ويتواصل رفعها حتى عام ٢٠٣٠ بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

دور الأمانة

١٨- تماشياً مع الوظائف الأساسية للمنظمة، ستظل الأمانة تضع المبادئ التوجيهية المعيارية والإرشادات بشأن التنفيذ وتنشرها لدعم الإجراءات الإقليمية والقطرية. وستقدم الأمانة بناءً على الطلب الدعم التقني لتمكين الدول الأعضاء من تنفيذ مسودة خطة العمل العالمية ووضع خطط عمل إقليمية ووطنية وأطر للرصد.

١٩- وستضمن الأمانة تلبية الاحتياجات المتغيرة وتواظب على تحديث إرشاداتها التقنية العالمية عن طريق دمج الأدوات والاستراتيجيات الابتكارية التي أثبتت فعاليتها. وعلاوة على ذلك، ستعزز قدراتها وطاقاتها على المستوى العالمي والإقليمي والقطري كي تكون في وضع يمكنها من قيادة الجهود العالمية المنسقة وتيسيرها بهدف الحد من الخمول البدني بمنح الأولوية لتيسير الشراكات المتعددة القطاعات والدعوة وتعبئة الموارد وتبادل المعارف والابتكار.

٢٠- وسترصد الأمانة التنفيذ وتقدم التقارير عن التقدم المحرز من أجل تحقيق الغاية المحددة لعام ٢٠٣٠.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢١- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وتقديم الإرشاد بشأن مواصلة وضع مسودة خطة العمل العالمية بشأن النشاط البدني.

= = =